قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

المعدوم الحيّ

لافت تصريح النائب مثال الآلوسي للمدى أمس أن "المالكي لا يريد ولا يتمنى للهاشمي أن يعود إلى العراق خاصة بعد صدور حكم إعدامه".
بالفعل يكفي المالكي أن غريماً له حوكم وحُكم عليه بأقسى عقوبة، فذلك يمنح رئيس الوزراء قوة فوق قوته بما يوحي لخصومه أن الرجل قادر على "إعدام" أيّ منهم إن لم يكن بحبل مشنقة حقيقيّ فبحبل حكم غيابي يبعدهم عن العراق ما شاء الله.
هل نحن بحاجة لأن نكرر أن جرائم الهاشميّ وعصبته تستحقّ أن تدان قضائياً وشعبياً وإعلامياً؟ الهاشمي أعدم نفسه. مع وقف التنفيذ. مذ مزج بين العمل السياسيّ وتفريخ نزوات طائفية لم يكن قادراً على إخفائها، ومثله كثيرون اليوم، صعدوا باسم الطائفة إلى منصة سياسية رفيعة، بعضهم كان كالهاشمي أيضاً يلجأ إلى إسكات خصومه بالقوة والعنف إن لم يسكتوا بالتهديد.
لكنْ رغم كل ذلك سيكون أفضل للمالكي وجماعته لو أن الهاشمي لم يأتِ، أن يبقى معدوماً عن بعد قد يحرق قلوب أهالي ضحايا الهاشمي، لكنه يثلج قلب الحكومة التي لا تريد أن تمضي قدماً في مسألة صارتْ إقليمية بامتياز، فيها خارطة صراع إيراني. تركي لا تخطؤه العين الباصرة.
أمس أعلنت تركيا أنها لن تسلّم الهاشمي ولو بجبل من ذهب! وأحسب أن المالكي كان أشدّ الفرحين بهذا الخبر، سيظل الرجل يدور على العواصم المموّلة والمساندة له، من أنقرة إلى الدوحة مروراً بالرياض وهو معدوم بحبل مشنقة خفيّة.
كلنا يدرك أن الوقت الذي يمرّ لن يكون في صالح الهاشمي، إن كان له أتباع اليوم ينتفضون ضد قرار إعدامه، فلا أظنّ أنه سيجدهم غداً، سينفضّون عنه رويداً رويداً وسيجد نفسه عاجزاً عن إحداث أي تأثير، كما لن يجد له آذاناً صاغية في العواصم التي أعطته ملاجئ آمنة.
ربح المالكي هذه الجولة، تخلص من خصم قويّ "قويّ بمساندة الإقليم" دون أن يريق قطرة دم من غريمه، وإلا فدماء عراقية بريئة كثيرة أريقتْ بسبب نبأ إعدام الهاشمي حتى ولو كان إعداماً بالبلوتوث كما عبر إعلاميّ عراقي أمس.
عظيم أن يكون القانون في صفك، وأن يكون خصمك هارباً في الوقت الذي لا تريد ليديك أن تتلوثا بدمه، فتستثمر القانون على أكمل وجه لتوقع عليه أقسى عقوبة ممكنة وتجلس تدعو الله أن لا يأتي.
المدافعون عن الهاشمي سيتعبون، ستخور قواهم لأنهم لن يستمروا في الهتاف باسم رجل سيبقى متنعماً إلى أن يموت على فراشه الوثير في عاصمة آمنة، لكنه سيجد نفسه نسياً منسياً، سيصبح هو وخطابه أثراً بعد عين.
وهذا عين ما يريده رئيس الوزراء. لكنْ .. أليس هذا هو ما نريده نحن أيضاً، شخصياً أنا لا أتمنى أن يعدم بحبل حقيقيّ يكون وقوداً لفتنة، أريده أن يظل بعيداً، معدوماً حياً، لأن حياته ستمنع كثيرين من مواصلة التنديد بإعدامه والثأر له.

هل تستطيع أحزاب الإسلام السياسي أن تقود بلدانها إلى النجاح؟

□يوسف علوان

قد يبدو هذا التساؤل بعيداً عن المنطق، لكنه ليس ببعيد عن الواقع الذي تشهده المنطقة التي شهدت تحولات دراماتيكية، أذهلت الكثير من المتابعين لها لدرجة أن أكثر المسميات التي جاءت بها هذه الأحداث تحولت إلى نقيضها؛ مثل "الربيع العربي" الذي تحول إلى "الخريف العربي"، إضافة لتحول الشعور الكبير بالحرية والتفاؤل الذي كبر بعد انطلاق هذه الحركات التي قاد أغلبها الشباب، إلى خيبة أمل، وكانت لوسائل الاتصالات الحديثة، وبالأخص الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، لها الفضل الأول على تجييش الملايين من هؤلاء الشباب في بلدانهم، الذين يعانون اضطهاد أنظمة الحكم لهم، وعدم إيجاد حلول لمشاكلهم.. وبالأخص البطالة التي تعانيها بلدان المنطقة، وفشل هذه الأنظمة في إيجاد حلول لمشاكلها الداخلية لاعتمادها على أنظمة حكم شمولية مازالت قائمة منذ عشرات السنين. دون تغيير وجوه قادتها، حتى وصلت إلى مرحلة التوريث الذي شهده أكثر من بلد.
هذا الواقع المر الذي عاشته الشعوب دفع بها إلى ثورات شعبية سلمية. وقد نجح بعضها في إسقاط تلك، التي أشعلتها في تونس مثلا، صفعة تلقاها "بو عزيزي" الذي أشعل النار في جسده فأشعلت تلك النار ليس جسد هذا الإنسان الذي استهان به النظام، وبالآلاف من أمثاله، بل أحرقت تلك الأنظمة التي كبتت على أنفاس مواطنيها لعشرات السنين، وإذا بهذه الأنظمة التي كانت تبدو لمواطنيها قوية، بأجهزتها القمعية المتعددة، تنهار واحدة تلو الأخرى، ويتساقط قادة هذه الأنظمة، بأشكال مخزية، ويتسارع الكثير منهم إلى الفرار خوفاً من غضب هذه الجماهير التي ملت من صبرها وسكوتها عليهم وعلى فضائحهم.
جميع ثورات "الربيع العربي" التي انطلقت، في هذه البلدان، كما سميت في بدايتها، كانت قوية بسبب مساهمة جميع قوى الشعب فيها، بكل أطيافها وأحزابها ومسمياتها جميعاً، ولم تقتصر على أحزاب معينة، غير أن المثير للتساؤلات أن أكثر هذه الثورات استحوذت عليها أحزاب الإسلام السياسي وحاولت الاستحواذ عليها، وقد نجحت في أغلب تلك البلدان، التي أسقطت أنظمتها الدكتاتورية، وما زالت تحاول في البعض الآخر. ولا أحد يستطيع أن ينكر ما لهذه الأحزاب الإسلامية من دور في إثارة غضب الجماهير على حكامها، لكن هذا لا يعطيها الحق في إلغاء دور القوى الأخرى، وبالأخص القوى العلمية واليسارية، التي حاربت أيضا تلك الأنظمة القمعية لدرجة تعرض هذه القوى للتصفية الجسدية والفكرية. فهل من حق قوى الأحزاب الإسلامية أن تمارس الدور القمعي الاضطهادي الذي مارسته الأنظمة المبادة ضد القوى التي ساهمت في تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية لإسقاط تلك الأنظمة المستبدة؟

مهمات كبرى أمام الأحزاب الدينية

إن تحول الثورات التي شهدت ما يسمى بـ"الربيع العربي" إلى أنظمة حكم استبدادية من نوع آخر، يلغي الآخر، ويحاربه، ويحرم شعوب تلك البلدان من ممارسة حريتها، ويحاول اضطهادها باسم الدين والعودة بهذه الشعوب إلى أفكار وقوانين سادت قبل أكثر من ألف عام بحجة أن شعوب هذه البلدان أغلبها إسلامية، فيجب العودة إلى قوانين تلك الحقبة. كل ذلك يلقي بظلاله على جماهير هذه الشعوب التي استبشرت خيرا، من اندلاع الثورات في بلدانها، وكانت تأمل أن تكون هذه الثورات بداية لتنتقل هذه الشعوب من حالة الفقر والتخلف والجهل إلى عهد جديد، يكون هدفه الأول الإنسان والحفاظ على كرامته وتحسين مستوى معيشته وتحسين ظروف حياته الاقتصادية والصحية والثقافية، وانتشاله من التخلف والعزلة التي كان يعيشها أثناء أنظمته السابقة التي عملت على عزله عن العالم، وما يعيشه هذا العالم من تطور تكنولوجي جعل من الكرة الأرضية قرية صغيرة كما يقولون، وقد عملت تلك الأنظمة على استمرار تخلف شعوبها، بعدم الاهتمام في أبسط مقومات التعليم ومحاربة الجهل والأمية. وفي بعض البلدان كانت الأنظمة تمنع دخول الانترنت إلى بلدانها إلا قبل أعوام قليلة. وقد دفعت هذه الأسباب بالشعوب إلى إسقاط أنظمتها القمعية. ومن المؤسف ما زالت بعض قوى التغيير هذه تعمل على عزل شعوبها عما يشهده العالم من تطورات سريعة في نواح عديدة من الحياة، بحجة عدم ملاءمة هذه التطورات العلمية مع مجتمعاتنا وتقاليدها.
إن أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الأحزاب الإسلامية، هي قضية النزاهة ومكافحة الفساد والشفافيّة والمساءلة، قضايا شعبية ينتظرها الجمهور بوجه عام، وأنها ستمكنهم من إدارة أفضل، بأي حال من الأحوال، من الحكومات العربية السابقة، ومن خلال التركيز على الشفافية، ودولة القانون والمواطنة، والنزاهة، ومكافحة الفساد، وغيرها من القضايا التي تدخل في صميم الحكم الرشيد. ويجب على تلك الأحزاب العمل للاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال القوانين والمؤسسات التي تحد من الفساد ، مثل قوانين حرية المعلومات، ونظم الشفافية، ولجان مكافحة الفساد المستقلة، والمحققين في الشكاوى. وسيكون من المفيد إذا أعادت هذه الأحزاب النظر في الطريقة التي يتم من خلالها إعداد وتنفيذ ورصد وتقييم الميزانيات من قبل هيئات مستقلة. كما يجب أن تقترن هذه المبادرات بخريطة طريق واضحة للحكم، والالتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية والكشف عن المعلومات. أن العمل على العدالة الاجتماعية والضرائب لتحقيق مصالح الطبقتين الدنيا والوسطى، وفقا لفرضية أن السياسات الاقتصادية القائمة في العالم العربي تخدم التحالف بين الطبقات الثرية والمسؤولين الفاسدين. وهنا، يجب تركيز برامج الأحزاب على الطبقة الوسطى، وحمايتها وتوسيعها وتنشيطها من الناحية السياسية، بحيث ترتفع نسبة مشاركتها في الحياة السياسية .
وكانت أحزاب الإسلام السياسي قد دعت إلى اعتماد سياسات التجارة المفتوحة، لكن لم يتم تناول هذا الموقف صراحة في برامجها، ولم تقرر الأحزاب تحديد بعض المشاريع التي يمكن أن تعزز التعاون الإقليمي. ويمكن للمؤسسات العربية والدولية أن تساعد في تحديد عدد من المشاريع الإقليمية المحتملة في مجالات مثل السياحة، والطاقة، والمياه، والبدء في الاتفاق على القيام بخطوات نحو تنفيذها .وهي حريصة على إظهار القيادة في هذا المجال الحيوي. إذ تشير التصريحات للحاجة إلى تحسين الأداء الاقتصادي، ومكافحة الفقر، والحدّ من البطالة وتعزيز سيادة القانون، والتعامل مع التّفاوت بين الطبقات والمناطق المختلفة، وكل ذلك ضمن سياق إسلامي يدعو إلى تحقيق التوازن بين المصالح العامة والفرديّة.
إلا أن جميع الأحزاب لم تقدم برامج شاملة ومتكاملة ومرتبة، حسب الأولوية التي من شأنها مواجهة هذه التحدّيات بواقعيّة، وتغيير اقتصاديات بلدانها.
إن الأطروحات والحلول المقترحة التي تقدمها تلك الأحزاب المنتمية للتيارات الإسلامية تتسم بأنها حلول جزئية تبتعد عن المنظور الكلي في تناول القضايا الاقتصادية، كذلك لم تقدم رؤية حول ما هي الأولويات التي يمكن البدء بها، التي يمكن أن تحدث تغييرا نوعيا في الاقتصاد، بشكل عام، فإن الأحزاب الإسلامية لا تطرح حلولا تغير من طبيعة المعادلات القائمة.
وهذه الأحزاب أغلبها معجبة بتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، كنموذج لحزب إسلامي حقّق نجاحاً في سياساته الاقتصادية، وهي عاجزة عن تقديم برامج اقتصادية تحاكي برامج هذا الحزب، وأن ما يمكن أن تقوم به تلك الأحزاب يقتصر على استخلاص الدروس المستفادة والتجارب العملية التي قام بها.
ولحزب العدالة والتنمية خطوط واضحة بين برنامجه السياسي العام من جهة، والأزمة الاقتصادية وسبل التصدّي لها من جهة أخرى، وهو ما حقّق توازناً بين السياسة النشطة لخصخصة الأصول المملوكة للدولة، وتطوير العلاقات مع المؤسسات الدولية، وجذب الاستثمارات ببرنامج جاد لمكافحة الفساد. وقد شكّلت هذه التدابير، سواء في ما يتعلق بالضرائب والميزانية، أو الإنفاق والاستثمار، أداة أساسية في إخراج تركيا من أزمتها الاقتصادية. وهذا ما لم تستطع القوى الإسلامية في البلاد العربية من العمل عليه وإنجاز ما وعدوا به ناخبيهم، وهذه نقطة حرجة إذا ما فشلت تلك الأحزاب في الإيفاء بوعودها على تحسين أوضاع شعوبها، فان هذه الشعوب ليس من المستبعد أن تسحب الثقة من هذه الأحزاب في المرحلة القادمة وتعطي أصواتها إلى قوى أخرى في الانتخابات القادمة.
كذلك ستواجه قوى الإسلام السياسي في إدارة بلدانها قضية حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، فهناك قوانين كثيرة في الدول العربية يجب تعديلها كونها تتعارض حتّى مع قيم الدين الإسلامي والأديان السماوية الأخرى كالمسيحية واليهودية التي هي جزء لا يتجزأ من هويّة العالم العربي وبنية مجتمعاته الفكرية والثقافية...
ويبدو أن معالجة هذه الإشكالية ستكون من الصعوبة بحيث لا يستطيع الإسلاميون أن "يجملوا" موقفهم من حقوق المرأة بشكل نهائي ونسيان ما صرحوا به سابقاً. وتنص معاهدات حقوق الإنسان التي من ضمنها معاهدة "سيدوا" لحقوق المرأة "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" التي تعتبر ثمرة ثلاثين عاماً من الجهود والأعمال التي قام بها مركز المرأة في الأمم المتحدة لتحسين أوضاع المرأة ولنشر حقوقها. كونها وضعت قضايا المرأة ضمن أهداف الأمم المتحدة وضمن أولوياتها، وأصبحت جزءاً من القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتناولت التمييز بين حقوق الرجل والمرأة موضوعاً محدداً، وحاولت معالجته بعمق وبشمولية بهدف إحداث تغيير حقيقي في أوضاع المرأة، لذلك فقد اهتمت بوضع الحلول والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الميادين. خصوصاً المساواة بين المرأة والرجل في المجال السياسي ترشيحا وانتخابا ووظيفة وسلطة وصياغة السياسات والمشاركة في العمل التطوعي... وهذا أمر لا يتعارض مع الدين الإسلامي الذي عزّز مكانة المرأة في قيادة الفتوحات الإسلامية سابقا... والمساواة بين الجنسين في تمثيل الحكومات على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية، وفي مناهج التعليم وأنواعه وإدخال التعليم المختلط وإزالة المفاهيم النمطية عن دور المرأة في الأسرة وتقديم معلومات عن تنظيم الأسرة في المناهج الدراسية وحرية المرأة في اختيار المهنة وضمان الحق في فرص متساوية مع الرجل في فرص العمل والأجر والضمان الاجتماعي. فهل تستطيع قوى الإسلام السياسي من النجاح في مسعاها لتقديم صورة مغايرة لما يخشاها الكثيرون من المواطنين من أن هذه الأحزاب ستقود بلدانها إلى العزلة والفشل، ومحاربة التطور العلمي الهائل الذي يعيشه العالم الآن.

حق الإضراب

□حسين عبدالرازق

أعلن العاملون بالضيافة الجوية بشركة مصر للطيران إضرابهم عن العمل اعتبارا من الساعة الرابعة من فجر يوم الجمعة الماضي، بعد أن تجاهلت وزارة الطيران والشركة القابضة لمصر للطيران مطالبهم المشروعة التي تقدموا بها لكل الجهات المسؤولة، والتي تدور حول تطبيق لائحة الضيافة لعام ١٩٩٦ وزيادة أعداد أفراد أطقم الضيافة التي تقدم الخدمات للركاب على الطائرات ليستطيعوا القيام بعملهم بطريقة صحيحة مرضية للركاب ولسمعة الشركة، وصرف الحوافز المتأخرة لهم لدى الشركة، وتحويل الضيافة الجوية من إدارة إلى قطاع مستقل، وعلق المضيفون والمضيفات إضرابهم بعد اجتماع مستشار الرئيس للشؤون القانونية «المستشار محمد فؤاد جادالله» معهم وإعلانه أن مطالبهم مشروعة ولا تندرج تحت عنوان المطالب الفئوية، والاتفاق على عقد اجتماع بين رابطة الضيافة والنقابة العامة للضيافة الجوية مع وزير الطيران «سمير امبابي» لبحث هذه المطالب:
وإضراب العاملين بالضيافة الجوية ليس الإضراب الأول في شركة مصر للطيران في الفترة الأخيرة، فقد سبقه إضراب كل العاملين بالشركة في ١٣ فبراير ٢٠١١، واعتصام عمال الخدمات الأرضية بمصر للطيران في سبتمبر ٢٠١١.
كما أن الإضرابات العمالية لا تتوقف في مصر لأسباب عدة من بينها، سوء الإدارة، وانتهاك حقوق العمال المادية والمعنوية بما في ذلك الأجور والأرباح، والسياسات المتبعة منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن والقائمة على انسحاب الدولة من التنمية والاستثمار وتوفير الخدمات الأساسية وبيع وتصفية القطاع العام.
ومازالت الذاكرة تعي موجة الإضرابات التي شغلت الرأي العام من أول ديسمبر ٢٠٠٦ وحتى منتصف فبراير ٢٠٠٧، وفي مقدمتها إضراب عمال شركة غزل المحلة وشركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج وكفر الدوار للغزل والنسيج وشركة أسمنت طرة وشركة إيديال، وورش فرز السكك الحديدية بالشرابية وشركة القناة للترسانة النيلية «فرع قنا» وشركة الغزل المصرية «سبينكو وبلانكو» بالإسكندرية.. إلخ.
لكن الجديد هو الخبر الذي نشرته صحيفة اليوم السابع عن صدور أمر «بسرعة ضبط وإحضار للمضيفين والمضيفات التابعين لشركة مصر للطيران الذين تسبب الإضراب الذي قاموا به في خسارة الشركة ٣٠ مليون دولار نظرا لتعليق الرحلات الدولية للشركة»، وذلك تطبيقا لقانون العقوبات الذي يجرّم الإضراب عن العمل، وقال الخبر إن قرار الضبط والإحضار لم ينفذ بعد قرار المضيفين بإنهاء الإضراب.
وإذا صح هذا الخبر فيكون من أصدر هذا الأمر قد وقع في خطأ كبير نتيجة للجهل.
فمواد قانون العقوبات التي تجرّم الإضراب تم فسخها وإلغاؤها عمليا بتوقيع مصر وتصديقها على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونشرها في العدد ١٤ من الجريدة الرسمية المؤرخة ٨ أبريل ١٩٨٢ والتي تنص على «الحق في الإضراب» في مادتها الثامنة، خاصة بعد أن استقرت أحكام القضاء المصري على أن الاتفاقات الدولية تلزم الدولة الموقعة عليها وتعلو على نصوص أي قانون داخلي ،وبالتالي فالنص على الحق في الإضراب في هذه الاتفاقية والتصديق عليها ونشرها «قاطع الدلالة في أن على الدولة المنضمة للاتفاقية الالتزام بأن تكفل الحق في الإضراب بمعنى أنه صار معترفا به كحق مشروع من حيث المبدأ ولا يجوز العصف به كليا وتحريمه على الإطلاق وإلا فإن ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته»، كما قالت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ برئاسة المستشار محمد أمين الرافعي في حكمها التاريخي في قضية إضراب عمال السكك الحديدية.
باختصار الإضراب مشروع وحق لكل العاملين.

إضراب مطار القاهرة يؤخر عشرات الرحلات يومياً

لنعتصم بالأكفان!

ساحة التحرير اشتاقت لأبنائها

□باسم محمد حبيب

بعد تفجيرات الأحد الدامي بات كثير من العراقيين يدركون أن الرحمة ليس لها وجود في عرف ممتهني هذه الأعمال بعد أن تأكد جليا إصرار هؤلاء على استهداف المدنيين إشباعا لنوازع سادية وتحقيقا لأهداف سياسية .
كذلك بات من الواضح عجز القوى السياسية الحاكمة عن حماية الشعب العراقي ودفع البلاء عنه سواء جاء ذلك لعجز فيها أو تهاون منها أو حتى لضلوع في هذه الأعمال تحت أي داع من الدواعي .
وبالتالي ليس من المنطقي بعد الذي رأيناه من هؤلاء توقع أن نجد الرحمة يوما ما عند الخائضين في دماء الشعب العراقي من القتلة والإرهابيين ،كذلك ليس من المجدي انتظار همة السياسيين وتصاعد شعورهم بالمسؤولية المهنية والأخلاقية لأن الشعور والمسؤولية لا يكتسبان إنما هما جزءان أصيلان في الإنسان .
إذن نحن أمام مشكلة من بعدين ،مشكلة الإرهاب الأعمى الذي نجاوز كل الأعراف والحدود ومشكلة العجز السياسي الأمني غير المفهوم وكأننا نعيش في دولة مستباحة بالكامل بحيث يسرح ويمرح فيها الإرهابيون والمجرمون .
وإزاء هذه الأخطار لابد من فعل يعيد الأمور إلى نصابها فعل يشعر هؤلاء بأننا لسنا أضاحي للذبح لأننا قادرون على الذود عن أنفسنا ولو تطلب ذلك اختيار حالة المواجهة .
لقد أن أوان الاعتصام هذه المرة لنعتصم ونحن نلبس الأكفان نخرج من جميع مدننا وقرانا لنقول لقتلتنا من المجرمين والمتهاونين إننا لا ننتظر منهم الرحمة أو الهمة لأن الموت لا يخيفنا وأن وقت المواجهة قد حان لأننا لا نستطيع أن نبقى تحت هذا الرعب إلى الأبد.